دور النفط وتنويع الإنتاج في الاقتصاد الليبي

د. أحمد عبدالله الصويعي عون ـ قسم الاقتصاد ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة الجفارة.

الملخّـــص :

تهــدف هذه الدراسة إلى تحليل معدل النمو الاقتصادي منذ بداية عصر النفط في الاقتصاد الليبي , والتعرف علي الاهمية النسبية للاستثمارات النفطية , ومنه الأهمية الاقتصادية للصناعات البتروكيماوية ، وكذلك مستقبل هذه الصناعة وتطورها في الاقتصاد الليبي, مع وضع كيفية تفعيل هذه المصادر والاستفادة منه في التنمية الاقتصادية مما يؤدي الي تحقيق أهداف التنمية

وتناولت الدراسة : النفط وأثر تقلبات الأسعار وعائدات تصديرها , مع معدل النمو , كما تناولت تطـوّر صناعة البتروكيماويات ودورها في تنمية الموارد الاقتصادية للاقتصاد الليبي , وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في إنشاء العناقيد الصناعية .

كما توصلت الدراسة : إلى أن مستوي المعيشة في ليبيا يعتمد على انتاج وتصدير النفط, والذي يتأثر كثيراً بعوامل خارجية منها اقتصادية وسياسية وأمنية , الذي يؤدي إلى عدم استقرار الايرادات النفطية , وبالتالي عدم استقرار النشاط الاقتصادي في ليبيا, كما توصلت إلى أن المشروعات الصغيرة ذات أهمية كبيرة للاقتصاد الليبي .

المقدمـــة :

بدأ الاهتمام يتبلور في الاقتصاديات الرأسمالية مع وجود اتجاه نحو الركود الاقتصادي من جهة وانتعاش حركات التحرر الوطني والاهتمام الكبير يهدف إلى النمو والتنمية الاقتصادية تؤكد المقارنات لمعدلاتها في الدول المختلفة , حيث تتخذ هذه المعدلات كمعايير اساسية للحكم علي مدي نجاح او فشل السياسات الاقتصادية القومية .

وتختلف محددات التنمية الاقتصادية من دوله الي اخري وذلك الاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنظام الاقتصادي المتبع .

وقد اعتمدت اقتصاديات الدول العربية الغنية بالنفط نموها وتطورها منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين علي إنتاج النفط الخام وتصديره وقد تمكنت هذه الدول

ومن خلال الموازنات العامة من تكوين بنية اساسية عصرية وتوفير خدمات بالمجان , وبالإضافة الي هيمنة القطاع النفطي علي الانتاج المحلي والصادرات والايرادات العامة, فإننا نجد أن الإنفاق العام يمثل المتغير العام الحاكم لحركة (القطاعات الاقتصادية) الأخرى في الاقتصاد الليبي , حيث نجد ان مستويات الإنفاق العام ومعدلات زيادته مؤشراً هاماً يجب تتبعه للتنبؤ بحركة النشاط الاقتصادي الليبي.

مشكلة الدراسة:-

مما سبق نجد ان الاقتصاد الليبي لايزال اقتصادياً يعتمد في نموه وتطوره علي مادة أولية قابلة للنفاذ وهي النفط الخام, حيث ان عائدات النفط تتمثل النسبة الكبيرة من الصادرات ودخل الحكومة , وهذا ما يشكل خطراً علي الاقتصاد الليبي في المدي القصير والطويل.

ففي المدي القصير تؤدي تقلبات اسعار النفط , والتغيرات في اسعار الصرف الأجنبي ولاسيما سعر الدولار الي اثار سلبية علي الاقتصاد القومي الليبي, فمثلا عندما اتجهت الأسعار العالمية للنفط نحو الانخفاض , تقلصت الإيرادات النفطية وزاد عجز الموازنة العامة وتأثر الاقتصاد الليبي واتجهت معدلات النمو الي الانخفاض .

أما في المدي الطويل تظهر مشكلات جسيمة فيما يتعلق بمدي تكييف اقتصاديات الدول النفطية لمثل هذا الوضع واستمرار نموها وتطورها دون وجود قطاع داخلي غير نفطي يمكن ان يتحمل مسئولية تطور الاقتصاد القومي وهذا بافتراض قرب نفاذ عصر النفط.

لذلك تتمثل مشكلة الدراسة في انه وبالرغم من الاهمية الحالية والمستقبلية للنفط , الا ان قرب نفاذ عصر النفط يتطلب الاستفادة منه في مجال الاستثمارات الجديدة لصناعات مكملة لصناعة النفط , والبحث علي مصادر بديلة مستقبلة للاقتصاد الليبي .

أهداف الدراسة:

يستهدف الموضوع الذي بصدده تحقيق بعض الأهداف يمكن انجازهما حسب أهميتها العلمية بما يلي:

1- دراسة وتحليل معدل النمو الاقتصادي العام ومتوسط دخل الفرد منذ بداية عصر النفط في الاقتصاد الليبي.

2- التعرف علي الاهمية النسبية للاستثمارات النفطية في الاقتصاد الليبي, وكذلك مستقبل هذه الصناعة وتطورها .

3- دراسة وتحليل المصادر المتاحة للنمو في الاقتصاد الليبي, وتتمثل هذه المصادر في المواد الاساسية (الاولية) واستثمارها وكيفية تفعيل هذه المصادر والاستفادة منه في التنمية الاقتصادية مما يؤدي الي تحقيق اهداف التنمية وبدون ضغط علي الموارد النفطية (الخام).

فروض الدراسة:-

تتمثل فروض الدراسة في الاسئلة التالية :

1ـ هل استمرار الاعتماد علي النفط كمصدر أساسي للنمو الاقتصادي ,. له اثار سلبية علي مستقبل التنمية في ليبيا ؟

2- هل يمكن القول بأن الاقتصاد الليبي يعتمد على سلعة أولية موجهة للتصدير، وتستخدم إيراداتها أو النقد الأجنبي المتولد في بيعها كمحرك للنشاط الاقتصادي في بقية القطاعات الاقتصادية.

3- هل يمكن القول بان التوسع في إقامة الصناعات البتروكيماوية والمشروعات الصغرى والمتوسطة في هذا المجال ممكن ان يحقق التنوع في الايرادات ويخفف هذا من الاعتماد علي النفط الخام .

4- المشروعات الصغيرة ذات أهمية كبيرة للاقتصاد الليبي, خاصة في مجال تنويع الانتاج وزيادة وخلق المزيد من فرص العمل , بالإضافة للبعد الاجتماعي الايجابي الناتج عن التوسع في هذه المشروعات .

اهمية الدراسة:-

تأتي اهمية الدراسة بأن النفط مورد ناضب , وان الاعتماد علية في تحقيق التنمية يعرض الاقتصاد القومي لحالات من الرواج والكساد, كما يؤدي استخدام هذا المورد كموارد اولية الي إسراف مما يتعارض مع التنمية المستدامة و بالرغم من قيام الدولة في ليبيا بتكوين احتياطي للأجيال القادمة باسم الصندوق السيادي .

فالدراسة تؤكد علي ضرورة استخدام الصندوق السيادي مع الاحتياطي المتاح لدولة ليبيا لتضمن استدامة التنمية.

منهجية الدراسة:

سوف يستخدم الباحث منهج التحليل الوصفي والاستقرائي المدعم بالبيانات والاحصاءات ذات العلاقة .

وفي اطار هيكل الدراسة يتطلب تقسيم هذه الدراسة إلى المباحث التالية:

المبحث الأول : النفط ومعدل النمو للناتج المحلي الاجمالي ، والمبحث الثاني : تطور صناعة البتروكيماويات ودورها في تنمية الموارد للاقتصاد الليبي .

المبحث الأول ـ النفط ومعدل النمو للناتج المحلي الاجمالي :

المطلب الأول ـأثر تقلبات أسعار النفط وعائدات تصديره على اقتصادات الدول المنتج:

1ـ تقلبات أسعار النفط وآثارها على الوضع المالية لدول المنتجة: يبين الجدول رقم (1) أدناه، بيانات عن قيمة الصادرات النفطية و نسبتها م إجمالي الصادرات، التي تؤشر بوضوح على درجة تبعية الدول العربية المنتجة للنفط الأعضاء في الأوبك، واعتمادها على الصادرات النفطية لسد احتياجاتها من العملات الأجنبية.

جدول رقم (1) نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات في الدول الخليجية الخمسة

السنة	العراق	الكويت	قطر	العربية السعودية	الإمارات العربية
1975	99	94	97	99	94
1980	99	94	97	99	90
1985	98	92	95	99	86
1990	98	91	92	97	78
1995	98	91	90	95	71
2000	97	92	88	94	66
2005	99	93	88	94	65
2010	98	92	90	95	64
2013	99	92	91	96	62

Source: Optec Statistical Bulletin

ـ المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الإسكوا)

تبين البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن حدة اعتماد هذه الدول على العوائد النفطية الناجمة عن تصدير النفط مفرطة جداً بالمقارنة مع إيرادات الصادرات غير النفطية، مع ذلك توجد حالات عديدة قد جرى فيها تقليل قيمة ماديات اعتماد هذه الدول على الدخل النفطي، وذلك بسبب لجوء عدد من الدول الأعضاء إلى الاقتراض لأجل سد فجوة بين احتياجاتها من العملات الأجنبية و عوائد صادراتها الإجمالية [1] ، ومع

التسليم بمثل هذه المعدلات العالية للاعتماد على النفط، فلابد أن تؤدي تقلبات الأسعار ليس إلى عدم الاستقرار في اقتصاديات لبلدان المنتجة للنفط فحسب، بل قد تخلق لها مشكلات مالية، و صعوبات ضخمة في الميزانية العامة، وهي آثار ضارة و صعبة ' فمثل هذه الأنماط من الأداء المالي ستترك تأثيرات عميقة على سياسة الإنتاج و الأسعار للدولة العربية المنتجة للنفط الأعضاء في الأوبك، بطريقة أو بأخرى.

2ـ أهم المشاكل والتحديات التي تواجه الدول المصدرة للنفط:

أ ـ عــدم اليقين: في كيفية إدارة اقتصاداتها ليس فقط بسبب أن النفط سلعة ناضبه وسيأتي اليوم الذي ينتهي فيه هذا المورد أن عدم استقرار العائدات النفطية يولد عدداً من التعقيدات في السياسة المالية على الأجل القصير، والأجل الطويل، وهي مرتبطة بعدد من القضايا الجوهرية، ومنها حجم الأهمية النسبية لقطاع النفط في الاقتصاد الوطني وحجم الاحتياطيات من النفط الخام وتطور الصناعة النفطية وما تطور منه، في القطاعات الأخرى غير النفطية إن التحدي الأكبر هو كيفية إدارة الثروة النفطية بحكمة (استخدام الأمثل للموارد) ولاسيما أن النفط سلعة متأرجحة الأسعار وأن العائدات متقلبة الاتجاه، لذلك فإن التركيز أولاً يجب أن ينصب على الأجل الطويل (2)

وإن معظم الدول النفطية تواجه تحدي عدم اليقين أو التأكد المرتبط بالثروة النفطية بسبب تأرجح أسعار النفط يمثل مشكلة كبيرة للإدارة المالية الخاصة في الأجل القصير الذي يتنقل إلى حالة عدم التأكد في الأجل الطويل مرتبط بالثروة النفطية نفسها وخاصة في قضايا المسار المستقبلي لأسعار النفط، وحجم الاحتياطي، ومعدل كلفة استخراج النفط وهي اعتبارات جد مهمة في الاجل الطويل، أن هذه الحالة من عدم التأكد تجعل الحكومات في الدول النفطية تتبنى سياسات مالية أكثر تحفظا لو كانت جميع المتغيرات تجري في جو من الاستقرار، وأن ارتفاع أسعار النفط عالمياً يترتب عليه ارتفاع العائدات النفطية مما أوقع اقتصادات الدول النفطية في مشاكل وتحديات من أجل التصدير والعوامل منها: ما يسمى الداء الهولندي ولعنة الموارد وكذلك فقدان مرونة الإنتاج وتعميق حالة الاختلال الهيكلي للاقتصادي واتساع درجة الانكشاف الاقتصادي، ومزاحمة القطاع الخاص. (3)

ب ـ المرض الهولندي : استخدام المرض الهولندي في الأصل لوصف الأضرار قصيرة الأجل التي لحقت بهولندا على أثر اكتشاف حقل غرونيفن الكبير للغاز الطبيعي في بحر الشمال عام 1959 م وطفرة الموارد التي حصلت بين الستينات والثمانينات، وجلبت موارد خاصة إلى هذا البلد دعمت نمو الإنفاق العام، سببت

أ- ارتفاع حقيقي في قيمة العملة الوطنية (الفليدر الهولندي) ونتيجة لهذا الارتفاع تراجعت القدرة التنافسية للصادرات وانكمشت قطاعات تجارية أخرى في الاقتصاد إلى الحد الأدنى فتقلص قطاع الصناعة التحويلية وضعف جانب التصنيع في الاقتصاد نوعا ما، وأصبحت هذه الظاهرة (الداء) تصيب اقتصادات الدول المنتجة والمصدرة للنفط في أغلب الأوقات، ملاحظة وأفضل علاج لهذا الداء (صناديق سيادية).

ب- لعنة الموارد: هو مصطلح يستخدمه خبراء الاقتصاد والسياسة بكثرة من الثمانينات ليصفوا كيف وفرة الموارد الطبيعية يمكن أن تضر باقتصاد بلد، فتتحول من نعمة إلى نقمة في الأجل الطويل، ويقصد بهذا التعبير التناسب العكسي بوفره الموارد ثروة معدنية أم نفطية أم من الغاز الطبيعي، وتوضح أدبيات كثيرة تناول هذا الموضوع في العقود الثلاثة الماضية أنه من غرائب عملية النمو الاقتصادي أن الاقتصادات التي تفوق ثروتها الطبيعية على عوامل الإنتاج الأخرى، لا تنمو بالسرعة التي تنمو بها الاقتصادات الأخرى التي لا تملك ثروة طبيعية، وفي بعض الحالات شهدت هذه الاقتصادات تراجعاً في النمو . (4)

المطلب الثاني ـ علاقة الارتباط بين أسعار و إيرادات النفط الخام وإجمالي الصادرات في ليبيا:

المتتبع لإحصائيات التجارة الخارجية الليبية من خلال إيرادات النفط وإجمالي الصادرات يلاحظ من الوهلة الأولى أن الاقتصاد الليبي يعاني من اختلال قطاع الخارجي بسبب عدم تنوع صادراته نتيجة لهيمنة الصادرات النفطية على كامل الصادرات تقريباً، ففي الفترة (1980 – 2013) شكلت الصادرات النفطية أكثر من 75% من إجمالي الصادرات الليبية، ويوضح الجدول التالي هيمنة صادرات النفط الخام الليبي على إجمالي الصادرات في ليبيا.

جدول رقم (2) الأهمية النسبية للنفط في الصادرات الليبية خلال الفترة (1980 – 2013م) مليون دينار

السنة	إيرادات النفط الخام	أسعار النفط بالدولار	إجمالي الصادرات	النفط لإجمالي الصادرات
1980	1650	36.01	6489.2	25.42
1981	1942	34.17	4361.1	44.5
1982	1742	31.71	4056.2	42.4
1983	2520	30.05	3655.7	68.4
1984	2125	28.06	3300.4	64.3
1985	1846	27.52	364.6	50.6

السنة	إيرادات النفط الخام	أسعار النفط بالدولار	إجمالي الصادرات	النفط لإجمالي الصادرات
1986	1074	12.97	2431.3	44.17
1987	1029.7	17.73	1587.9	64.3
1988	898.0	14.24	1615.5	55.6
1989	1181.5	17.31	2179.2	54.1
1990	1993	22.26	3744.9	53.2
1991	2230	18.62	3153.7	70.7
1992	1267	18.44	3038.8	41.7
1993	1333	17.54	261809	50.4
1994	1410	15.54	3117.2	45.2
1995	2284	17.05	3222.1	70.9
1996	3494	20.76	3578.7	97.6
1997	3455	19.59	3455.6	99
1998	2551	12.6	4768.8	53.5
1999	3444	17.39	3682.2	93.5
2000	2203	28.45	5221.5	42.2
2001	3603	24.20	5394	66.4
2002	6551	25.13	10177	64.4
2003	3929	28.40	14806.6	26.5
2004	19480	37.93	20848.3	95.1
2005	34378	52.68	351448	94
2006	43566	64.07	46336.3	94
2007	48638.3	71.6	49972.1	97.3
2008	64417	96.4	74216.5	86.8
2009	35347.0	59.56	46319.0	76.31
2010	55713.0	79.37	61658	90.3
2011	15830.1	100.05	23254.0	68.07
2012	66932.3	109.04	76893.0	87.04
2013	28531.0	109.04	38450.0	74.2

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة بالتقارير المختلفة لمصرف ليبيا المركزي ومنها:

- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، وموضوعها، التطورات النقدية والمصرفية خلال عام 2004

- مصرف ليبيا المركزي، الإحصاءات النقدية والمالية، (2000 – 2010)، إدارة البحوث والإحصاء ص 25.

1- وبالقدر الذي تشير إليه البيانات في الجدول السابق من ارتفاع درجة التركيز على سلعة واحدة فقط وهي النفط، فهي تشير بالقدر نفسه إلى تدني نسبة المشاركة لصادرات غير النفطية من خلال إجمالي الصادرات وهكذا وعلى التوالي في فترة الدراسة نجد نسبة المشاركة لصادرات غير النفطية ضئيلة وتجدر الإشارة إلى إن هذا الوضع يجعل

الاقتصاد الليبي أكثر تأثراً بالتقلبات التي تحدث في أسواق النفط العالمية والتي تنعكس على مجمل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا.

2- في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين أي ما بعد سنة 2001 أخذت الصادرات النفطية في التزايد بسبب تزايد أسعار النفط، ومثلت تلك الصادرات النفطية نحو 97% من الإجمالي الصادرات الليبية في عام 2007م.

3- في الفترة الدراسية (1980-2013) شكلت الصادرات النفطية أكثر من 76% من إجمالي الصادرات الليبية (5)

ونظراً لأن الإيرادات النفطية تتوقف بشكل كبير على أسعار النفط التي تتوقف بدورها وبشكل كلى تقريبا على أوضاع السوق الدولية, وتتأثر بالتالي بتغيرات الاقتصاد الدولي بصورة عامة واقتصاد الدول الصناعية المستوردة بصورة خاصة, فإن أي تغير في أوضاع هذه الاقتصاديات من شأنه أن يؤثر تأثيرا مباشراً وفى نفس الاتجاه على الاقتصاد الليبي, فانخفاض أسعار وإيرادات النفط الليبي خلال فترة الثمانينات والتسعينات قد أنعكس على انخفاض الناتج المحلى الإجمالي وقيمة الإيرادات العامة, وبهذا نؤكد صحة الفرض الأول القائل ان الاستمرار والاعتماد علي النفط كمصدر اساسي للنمو الاقتصادي , له اثار سلبية علي مستقبل التنمية في ليبيا , وهذا يأتي من خلال قصور و ضعف في أداء الاقتصاد الليبي, وأن ثمة تبعية إزاء التغيرات الخارجية (أسعار النفط) وهو عائقاً أمام تحقيق التوازنات المالية الداخلية والخارجية وهذا ما يؤثر على الاستثمار.

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي:

يعد الاقتصاد الليبي من الاقتصاديات المنكشفة على العالم الخارجي حيث إن التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) تمثل أكثر من 70% في المتوسط حيث لا تزيد هذه النسبة من 40% في بقية الدول العربية و 45% في الدول الصناعية (6) ، الأمر الذى يعكس درجة الاعتماد على العالم الخارجي، ومحدودية الطاقات الإنتاجية المحلية في تلبية احتياجات السوق المحلية من السلع والخدمات، سواء الاستهلاكية أو الاستثمارية منها، هذا على الرغم من أنه قد يعبر عن ارتفاع مستويات المعيشة (7) ، ويعتمد الاقتصاد الليبي على العالم الخارجي لبيع أغلب إنتاجية من النفط واستخدام عائداته للحصول على حاجاته من الواردات من السلع الاستهلاكية والوسيطة

والاستثمارية، والمهارات البشرية، والتقنية الحديثة وغيرها من بقية دول العالم وبخاصة الدول الصناعية منها(8)

وبالتالي يمكن القول بان الاقتصاد الليبي يعتمد علي سلعة أولية وهي النفط الخام , موجهة للتصدير، وتستخدم إيراداتها أو النقد الأجنبي في الانفاق علي باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

1- النمو الاقتصادي:

جدول رقم (3) تطور كل من الناتج المحلى الإجمالي، ومعدل النمو الاقتصادي ومتوسط دخل الفرد في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1980 – 2013

السنة	الناتج المحلى الإجمالي	معدل النمو	عدد السكان	متوسط دخل الفرد (دينار)
1980	10553.8	38.8	3.112.049	3.389
1981	8798.8	(16.6)	3.139.157	2.802
1982	8932.4	1.5	3.179.223	2.809
1983	8511.7	(4.7)	3.201.058	2.659
1984	7806.7	(8.3)	3.231.059	2.415
1985	7852.1	6	3.271.149	2.400
1986	6767.5	(13.8)	3.292.037	2.055
1987	5933.2	(12.3)	3.313.000	1.790
1988	6170.6	3.8	3.341.000	1.846
1989	7094.7	14.5	3.392.000	2.091
1990	9284.5	16.8	4.389.739	2.115
1991	10612.5	14.3	4.398.638	2.412
1992	10789.0	1.6	4.417.527	2.442
1993	11353.5	5.2	4.419.638	2.569
1994	9913.5	(12.6)	4.412.000	2.246
1995	10672.3	7.6	4.413.000	2.418
1996	12327.3	15.5	4.422.000	2.787
1997	13800.5	11.9	4.433.000	3.113
1998	12610.6	(8.6)	4.439.000	2.840
1999	14075.2	11.6	4.669.000	3.014
2000	17620.2	25.1	4.746.000	3.712
2001	21618.7	22.7	4.847.000	4.460
2002	30330.5	40.3	4.937.000	6.143
2003	37360.7	23.2	5.089.000	7.341
2004	48105.4	28.8	5.188.000	9.272

السنة	الناتج المحلى الإجمالي	معدل النمو	عدد السكان	متوسط دخل الفرد (دينار)
2005	66450.7	38.1	5.198.000	12.783
2006	79029.9	18.9	5.298.000	14.916
2007	92693.6	17.28	5.491.000	16.880
2008	92693.6	25.8	5.580.000	20.903
2009	86289.0	(26)	6.100.000	14.145
2010	102538.2	18.8	6.224.000	16.474
2011	49884.4	(51.5)	6.224.000	7.982
2012	117674.9	136	6.348.000	18.537
2013	57952.7	(50.7)	6.359.000	9.113

المصدر:

- **مجلس التخطيط المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962-2000) ديسمبر 2001**
- **مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية المجلد (44) الربع الأول 2004**

يبين جدول رقم (3) تطور كل من الناتج المحلى الإجمالي ومتوسط دخل الفرد بالأسعار الجارية في الاقتصاد الليبي للفترة 1980 – 2013 وسنحاول تقسيم هذه الفترة الى أربع فترات فرعية وهى: الفترة الأولى (1980 – 1989). الفترة الثانية (1990 – 1999)، الفترة الثالثة (2000-2009)، الفترة الرابعة (2010 – 2013)، وذلك لأسباب تتعلق بطبيعة التطورات الاقتصادية في كل فترة ويتضح من الجدول رقم (3) أن الناتج المحلى الإجمالي قد حقق نمو مرتفعاً خلال الفترة الثالثة ويعود هذا النمو المرتفع إلى التغييرات التي طرأت على سوق النفط العالمي خلال الأعوام 2000، 2006، 2008، التي أدت الى ارتفاع أسعار النفط من 28 دولار للبرميل عام 2000 إلى أكثر من 86 دولار للبرميل عام 2006 (9) ، وقد نتج عن هذا الارتفاع زيادة الإيرادات النفطية من 2203 مليون دولار عام 2000 إلى 3566 مليون دولار عام 2006، ثم ارتفعت هذه الإيرادات إلى 64417 مليون دولار عام 2008 مما ساعد ذلك البدء في تنفيذ العديد من مشاريع التنمية الاقتصادية.

أما في الفترة الأولى (1980-1989) فقد تراجع فيها الناتج المحلى الإجمالي ويرجع ذلك إلى الانخفاض في أسعار النفط الخام خلال النصف الأول من عقد الثمانينات، حيث تراجعت من 30 دولار للبرميل عام 1983 إلى نحو 28 دولار للبرميل عام 1984، ،وهكذا تراجعت من 27 دولار للبرميل عام 1985، إلى نحو 12 دولار للبرميل عام

1986. (10) ، ولقد أدت تلك السياسات الى خفض إنتاج الدول الأعضاء في الأوبيك ومنها ليبيا فقد انخفض إنتاج ليبيا من 1218 ألف برميل تقريباً في اليوم عام 1981 إلى 1034 ألف برميل في عام 1986 أي بانخفاض قدره 6.5 % في السنة، ونتيجة لذللك تراجعت الإيرادات النفطية من 1650 مليون دولار عام 1980 الى 15600 مليون دولار عام 1981 وهكذا انخفضت الإيرادات الى 1074 مليون دولار عام 1986، وقد أدى هذا التراجع في الإيرادات النفطية الى ظهور عجز في الموازنة العامة ولأول مرة منذ بداية الطفرة النفطية منذ منتصف السبعينات، الأمر الذى أدى إلى تراجع النشاط الاقتصادي بشكل ملحوظ.

أما الفترة الثانية (1990 – 1999) نرى مرة أخرى، الدور الرئيسي الذى يلعبه القطاع النفطي في التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي. فقد شهدت هذه الفترة استقراراً نسبياً في أسعار النفط دون 23 دولار للبرميل ولكن أعلى مما كان عليه في المنتصف الثاني من الثمانينات، نتيجة لاتفاق دول الأوبك على توزيع حصص الإنتاج عام 1986 أدى إلى زيادة الإيرادات تقدر بنحو 3444 مليون دولار عام 1999 ، وهذا ساعد على نمو الناتج المحلى الإجمالي.

أما الفترة الثالثة (2000- 2009) قد تطور منها كلاً من الناتج المحلى الإجمالي ومتوسط دخل الفرد، حيث يتضح بأن الناتج المحلى الإجمالي قد حقق نمواً في هذه الفترة، ويعود هذا الى الاستقرار النسب في أسعار النفط، والتي تراوحت ما بين 28 دولار للبرميل عام 2000 إلى 59,5 دولار للبرميل عام 2009، كما أن الإيرادات النفطية قد ارتفعت من 2203 مليون دولار عام 2000 إلى 35347 مليون دولار عام 2009، أما بالنسبة لمتوسط دخل الفرد فإنه ارتفع من 3,712 دينار عام 2000 إلى 14,145 دينار عام2009.[1] وفى هذه الفترة المشار إليه نجد أن هناك نمواً في كل من الناتج المحلى الإجمالي ومتوسط الدخل الفرد لم يحدث في الفترات السابقة.

أما الفترة الأخيرة (2010- 2013) نجد أن هناك نمو في كل من الناتج المحلى الإجمالي ومتوسط دخل الفرد في عام 2010، ثم يحدث عجزاً في عام 2011، ثم تعود الإيرادات بارتفاع مرة أخرى في عام 2012، ثم تنخفض في عام 2013، أما بالنسبة لمتوسط دخل الفرد فإنه يرتفع وينخفض بارتفاع وانخفاض الإيرادات ويرجع السبب في ذلك ارتفاع وانخفاض أسعار النفط وما يحصل من الاعتصامات التي حدثت في مجال النفط.

على الرغم من الملاءة المالية الكبيرة التي يتمتع بهما البنك المركزي الليبي فقد خسر سعر الدينار خلال الأزمة الأمنية للحقول النفط وأصبح سعر صرف العملة الليبية يتحدد هبوطاً وصعوداً على وقع تطور التفجيرات الأمنية والقتال الدائر بالصواريخ فضلاً عن التهديدات المتبادلة بين الأطراف المتنازعة، الأمر الذى أدخل ليبيا في مرحلة مالية واقتصادية حرجة وخطيرة جداً، كما أعترف بذلك رئيس إدارة الأسواق المالية في البنك المركزي الذى توقع انكماشاً كبيراً في الاقتصاد، واستنزافاً لمزيد من الأموال ،وتأخيراً في جميع المجالات لسنوات القادمة، رغم مدخرات ومصادر دخل الكبيرة.

وبما أن النفط هو القوة الدافعة للاقتصاد الليبي، حيث يمثل 96% من الصادرات تقريباً، و98% من إيرادات خزينة الدولة، فإن تقليص إنتاجه من 1.4 مليون برميل يومياً في يوليو 2013 إلى أقل من 200 ألف برميل يومياً حتى نهاية السنة المذكورة، بسبب الاضطرابات الأمنية ومنع التصدير، تكفى للتسبب انهيار اقتصادي ،ولكن يبقى الرهان على محاولات التوصل إلى اتفاق سياسي بين الحكومة وزعماء الميليشيات لتجنب تداعيات هذا الانهيار، وقد أبدى صندوق النقد الدولي تفاؤلاً، تبعا في النشاط الاقتصادي الليبي مع عودة انتاج النفط إلى طاقته السابقة، والبالغة نحو 1.7 مليون برميل يومياً، وبما يؤمن السيولة الكافية لأنفاق الدولة وتمويل المشاريع الاستثمارية وإعادة الأعمار، مع العلم أن قطاع الطاقة وحده بحاجة إلى 30 مليار دولار لكى يحقق قدرته القصوى، كما أن المطارات والقطاع الصحي والبنية التحتية والاتصالات والسياحة بحاجة لعشرات المليارات من الدولار. (11) ، وهذ يؤكد الفرض القائل بأن الاقتصاد الليبي يعتمد على سلعة أولية موجهة للتصدير، وتستخدم إيراداتها أو النقد الأجنبي المتولد في بيعها كمحرك للنشاط الاقتصادي في بقية القطاعات الاقتصادية.

المبحث الثاني ـ تطور صناعة البتروكيماويات واهمية دورها في تنمية الموارد للاقتصاد الليبي:

المطلب الأول : الاهمية والميزة للصناعات البتروكيماويات للاقتصاد الليبي .

الاهمية الاقتصادية للصناعات البتروكيماوية : لهذه الصناعة اهمية كبري في الدعم الاقتصادي الليبي, إذ تؤدي الي دوراً محورياً هاماً في إنشاء وتنمية المشروعات الصغرة والمتوسطة , والتي تدعم الصناعات التحويلية , حيث توفر منتجات الوسيطة كمواد تغذية لمختلف الصناعات مثل صناعة التعبئة والتغليف البلاستيكية والتشييد والبناء , ومواد الدهانات والطلاء والأسمدة , والمنظفات ومستحضرات التجميل ,

ومنتجات العناية الشخصية , والكيماويات غير العضوية , والصناعات البلاستيكية والمطاط .

لذا فأن الدول التي تسعي الي التنمية الاقتصادية وايجاد مصادر متجددة من الايرادات الفعلية والمتاحة لتعزيز وتطوير الصناعات البتروكيماويات فان الاقتصاد الليبي (12) ، والذي يُمثل قطاع الصناعات البتروكيماويات أهمية وخاصية ذات الانتاج النفطي والغازي أهم القطاعات التي يجب الاهتمام بها للأسباب التالية :

1-العمل علي الاستفادة من المصادر الطبيعية وتصنيعها واستخدامها في خطط التنمية , بغرض زيادة الايرادات

2- وبما ان ليبيا لديه الامكانات للإنتاج لهذه المادة وهي النفط والغاز مع توفر كميات كبيرة من الاحتياطي, فهذا يعتبر بديلاً وعوضاً عن تصدير النفط الخام في شكل مواد اولية , وبديلا عن احراق الغاز .

الخصائص المميزة للصناعة البتروكيماويات .

1- لانهائية للأنواع التي يمكن استنباطها من البتروكيماويات , حيث يمكن من خلال الحرارة وعمليات الدمج والتدوير يمكن انتاج العديد من المنتجات البتروكيماويات .

2- تتعدد المنتجات البتروكيماويات , بحيث تصل اعددها الي اكثر من ثلاث الف منتجاً

3- سرعة تطور المنتجات البتروكيماوية واستخدمها . (13)

4- أوجدت الصناعة البتروكيماوية الكثير من البدائل لبعض المنتجات الطبيعية ، كما استطاعت استحداث منتجات تفوق من خواصها المنتجات الطبيعية.

5- ساعد استبدال المنتجات الطبيعية بالمنتجات البتروكيماوية على سرعة تطورها وانتشارها ،

كما ساعد على ذلك التحسن المستمر في خواص المنتجات البتروكيماوية عاما بعد عام حتى فاق الانتاج في بعض الصناعات البتروكيماويات الانتاج الطبيعي البديل .

أهـــم مجمعات الصناعات البتروكيماويات في الاقتصاد الليبي:

1- المجمع البتروكيماوي برأس لا نوف : تطورت صناعة البتروكيماويات في ليبيا مع بداية الثمانيات , حيث اقيم مصنع الايثلين والواحد ات الأخرى المتعلقة بهذه الصناعة بمجمع رأس لانوف .(14)

جدول رقم (4)يوضح المنتجات البتروكيماويات في مجمع راس لا نوف

الترقيم	اسم المادة	الطاقة الانتاجية (الف طن/ سنة)
1	الايثلين	330
2	البروبلين	171
3	خليط رباعي الكربون	130
4	جازولين حراري	334
5	زيت وقود حراري	45
6	البولي ايثلين منخفض الكثافة	80
7	البولي ايثلين مرتفع الكثافة	80
8	البيوتاديين	585

المصدر: جمال سالم ابراهيم , الصناعات البتروكيماوية بمجمع البريقة الصناعي, 2012, ص11 : وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، الكتاب الإحصائي، 2002 .

حيث دخل مجمع راس لا نوف مرحلة التشغيل , وتم تطويره في منتصف عام 1998, بإضافة وحدتين ليتم تشغيل مصنع البولي ايثلين مرتفع الكثافة , بطاقه انتاجية 80الف طن سنوياً , ومصنع البولي اثلين منخفض الكثافة بطاقة انتاجية 80 الف طن سنوياً, ومن المتوقع ان يتم تطوير هذا المجمع بإنشاء وحدة لإنتاج البولي برويلين, وواحدة لإنتاج البوتاديين. (15)

2- مجمع البتروكيماويات البريقة : يقع مصنع البتروكيماويات في البريقة علي الساحل الليبي الشرقي , واقيمت ستة مصانع للبتروكيماويات, في اوائل الثمانينات , حيث كان مصنعان لإنتاج الميثانول بطاقة انتاجية 2000 طن متري في اليوم , ومصنعان لإنتاج اليوريا بطاقة انتاجية تقدر 2750 طن متري في اليوم , ومصنعان الميثانول بطاقة انتاجية تقدر بحوالي 2000 طن متري في اليوم .

جدول رقم (5) يوضح مصانع المجمع الصناعي البتروكيماويات البريقة

السنة بدا الإنتاج	اسم المصنع	الطاقة الانتاجية (الف طن متري/ اليوم)
1978	مصنع الميثانول الاول	1000
1984	مصنع الميثانول الثاني	1000
1978	مصنع الامونيا الاول	1000
1982	مصنع الامونيا الثاني	1000
1981	مصنع اليوريا الاول	1000
1984	مصنع اليوريا الثاني	1750

المصدر: عبد الوهاب السعدون , ملامح وتوجهات صناعة البتروكيماويات عالمياً وعربيا وخليجيا , مجلة النفط والتعاون العربي , 2016, ص38 . وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، الكتاب الإحصائي، 2002 .

يوضح الجدول رقم (5) بدا التشغيل الانتاج بمجمع البريقة بمجموع من المصانع لإنتاج الميثانول والامونيا واليوريا فكانت بطاقة انتاجية تقدر 1000طن متري في اليوم لسنة 1978 , وهذا الانتاج للوحدة الاولي لمادة الميثانول , كما بدا الانتاج للوحدة الاول لسنة 1984 , بطاقة انتاجية 1000طن متري في اليوم , وهكذا استمرت بتشغيل للوحدات الأخرى الخاصة بمادتين الامونيا واليوريا , فكانت الكميات تقدر بحوالي 2000طن متري في اليوم للوحدتين لمادة الامونيا, و2750 طن متري في اليوم للوحدتين لمادة اليوريا .

المطلب الثاني ـ دور وتطور الصناعات البتروكيماويات في الاقتصاد الليبي (تطور انتاج منتجات الميثانول – الامونيا – اليوريا) .

1- تطور انتاج منتجات الميثانول : يمكن الوقوف علي الاهمية النسبية لمادة الميثانول من خلال البيانات المتاحة من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (6) يوضح تطور انتاج وكمية الصادرات لمادة الميثانول خلال الفترة (2000-2014) (الف طن متري/اليوم)

السنة	كمية الانتاج النفطي الخام	كمية الانتاج الميثانول	كمية الصادرات	% من اجمالي الصادرات	% من اجمالي الانتاج للبتروكيماويات
2000	17,620,2	685,1	653,7	29,1	23,4
2001	21,618,7	570,7	561,6	27,9	20,8
2002	30,330,5	658,5	615,3	28,5	27,5
2003	37,360,7	673,2	659,0	28,3	22,1
2004	42,178,9	600,2	598,9	29,4	21,8
2005	48,105,4	606,5	594,5	27,8	20,6
2006	53,876,8	656,9	640,6	26,7	21,0
2007	62,282,6	617,5	606,5	26,7	20,6
2008	81,149,8	668,7	668,7	30,0	31,1
2009	47,087,1	664,4	664,4	26,2	28,9
2010	60,814,5	737,9	637,9	25,6	27,0
2011	22,267,4	84,6	84,6	12,0	12,0
2012	76,861,0	59,5	59,5	19,1	34,5
2013	47,632,1	276,4	266,3	27,5	22,5
2014	39,367,8	262,1	262,1	29,7	38,7

المصدر: مصرف ليبيا المركزي , النشرة الاقتصادية , اعداد مختلفة . وزارة التخطيط ,النشرة الاقتصادية , 2002 .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (6) بأن كمية الإنتاج لهذه المادة قد وصلت إلى مستويات عالية , من حيث الكمية المنتجة فكانت بقيمة 685,1 الف طن متري في اليوم لسنة 2000 , وبنسبة مساهمة وصلت الي 23,4 % , من إنتاج البتروكيماويات , ولقد أخذت هذه الكميات بتذبذب ما بين الانخفاض والارتفاع حتي سنة 2011 م , فانخفض الانتاج الي 84,6 ألف طن متري في اليوم نتيجة للأحداث التي شهدتها ليبيا .

ويلاحظ كذلك أن صادرات الميثانول قد وصلت إلى أعلى مستوي لها في سنة 2008, بكمية تقدر 668,7 ألف طن متري في اليوم , وبنسبة مساهمة 31,1% من الصادرات البتروكيماويات الاجمالية , كما حققت ارتفاعا ملحوظ خلال عامين 2014,2013 على التوالي ، وبنسبة مساهمة كانت 27,5 % , 29,7% , مما يلاحظ أن كمية الميثانول تأخذ في الارتفاع بكمية الانتاج لهذه المادة .

2- تطور انتاج معمل الأمونيا : تم انشاء وحدتين بقـــرار المؤسسة , وبدأ الانتاج الفعلي للوحدة الأولى لسنة 1978 م , بطاقة انتاجية تقدّر بحوالي 1000 طن متري في اليوم , كما تم إنشاء الوحدة الثانية لسنة 1982م , بطاقة انتاجية تقدّر بحوالي 1000 طن متري في اليوم , وحيث تعتبر الأمونيا مادة أساسية لصناعة ليوريا, ويرجع السبب في انشاء الوحدتين الي اهتمام الدولة الليبية بالغاز الطبيعي الذي هو متوفر محلياً , وبكثرة والاستغناء من الاستيراد والتصدير الفائض, الي الخارج للرفع وتوفير ايرادات اقتصادية اكثر , والجدول التالي يوضح ذلك من خلال كميات الانتاج والصادرات لهذه المادة . (16)

جدول رقم (7) يوضح تطور انتاج وصادرات منتجات الامونيا خلال الفترة (2000-2014)
(الف طن متري /اليوم)

السنة	كمية الانتاج	كمية الصادرات	% من اجمالي الصادرات	% من اجمالي الانتاج للبتروكيماويات
2000	671,7	141,3	6,5	22,9
2001	601,9	131,6	6,2	21,9
2002	616,1	151,6	8,1	25,7
2003	677,1	196,3	8,4	22,2
2004	621,5	137,6	6,7	22,7
2005	617,8	128,8	6,0	21,0
2006	623,9	135,0	5,6	19,9
2007	630,6	179,5	7,7	21,5
2008	151,6	151,6	21,3	7,6

السنة	كمية الانتاج	كمية الصادرات	% من اجمالي الصادرات	% من اجمالي الانتاج للبتروكيماويات
2009	177,0	177,0	6,9	7,7
2010	75,6	75,6	3,0	3,2
2011	27,4	27,4	3,8	3,6
2012	80,3	80,3	25,8	46,6
2013	437,7	148,9	14,8	36,8
2014	250,3	250,3	30,5	36,9

المصدر : وزارة التخطيط, المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية, خلال الفترة (2000,2012).

مصرف ليبيا المركزي , النشرة الاقتصادية , اعداد مختلفة .

مصرف ليبيا المركزي، التقرير الإحصائي الثامن والخمسون، 2014 .

وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، الكتاب الإحصائي، 2002 .

أظهرت البيانات الاولية في الجدول رقم (7) ان انتاج الامونيا بلغ خلال عام 2000 نحو 671,7 الف طن متري/ السنة , وكانت مساهمته في الانتاج الكلي لصناعة البتروكيماويات بنحو 22.2% , مقارنة بنسبة 22,7 خلال عام 2004, وقد بلغت قيمة الانتاج بنحو 621,5 الف طن متري /السنة , مقابل 437,7 الف طن متري في عام 2013, وبنسبة مساهمة تقدر بنحو 36,8% . يعود تراجع معدلات الانتاج في السنوات الاخيرة , مقارنة بما كانت علية في الاعوام الاولي , الي انخفاض معدل النمو في نشاط استخراج النفط , وهذا الانخفاض كان نتيجة طبيعية لتراجع الكميات المنتجة من النفط الخام .

3- تطور انتاج معمل اليوريا: حيث يتم انتاج سماد اليوريا بالاعتماد علي الامونيا المنتجة محليا , لذا بدأت الوحدتين بمعمل الامونيا ,تنج ما مقدره 2750 الف طن متري في السنة وهي الطاقة الانتاجية للوحدتين معاً, وتمتاز مادة اليوريا بأهميتها في إقامة المشاريع الزراعية وفق الخطط التنموية , لذلك عملت الدولة الليبية علي انشاء مصنعين لليوريا , بينما كانت في السابق تعتمد علي استيرادها من الخارج (17)

جدول رقم (8) يوضح كمية الانتاج لمادة اليوريا خلال الفترة (2000- 2014)

السنة	كمية الانتاج	كمية الصادرات	% من اجمالي الصادرات	% من اجمالي الانتاج للبتروكيماويات
2000	884.2	30.2	814.1	37.6
2001	793.4	28,9	740,4	35,0
2002	785.5	32,8	717,5	38,6
2003	825.4	27,1	775,0	33,3
2004	830.4	30,3	758,0	37,1
2005	834.7	28,4	701,8	32,9
2006	827.3	26,4	777,6	32,4
2007	780.6	26,6	663,1	28,7
2008	511.9	23,8	511,9	21,5
2009	679.3	35,4	679,3	26,4
2010	835.4	35,4	835,4	33,5
2011	151.3	21,5	151,3	21,5
2012	32.4	18,8	32,4	10,4
2013	479.5	40,5	422,7	42,2
2014	146,2	24,2	164,2	20,0

المصدر : وزارة التخطيط, المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية, خلال الفترة (2000,2012). مصرف ليبيا المركزي , النشرة الاقتصادية , اعداد مختلفة . مصرف ليبيا المركزي، التقرير الإحصائي الثامن والخمسون، 2014 . وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، الكتاب الإحصائي، 2002 .

أظهرت البيانات الأولية المتوفرة في الجدول رقم (8) عن انتاج مادة اليوريا بين الارتفاع و الانخفاض , حيث بلغت كمية الانتاج خلال عام 2000 نحو 884,2 الف طن متري وبنسبة مساهمة 37,6% من الانتاج الكلي للمنتجات البتروكيماوية , وبين اقل كمية من الانتاج فكانت بنحو 32,4الف طن متري في عام 2012, وبنسبة مساهمة 10,4% من الانتاج الكلي للمنتجات البتروكيماوية .

حتي عام 2011, تراجعت الكميات الانتاج , مقارنة مما كانت علية في السنوات الماضية وذلك بسبب الانخفاض في معدلات النمو في استخراج النفط , والذي كان نتيجة طبيعية لتراجع الكميات المنتجة من النفط الخام بسبب الاحداث التي شهدتها البلاد

- كما يلاحظ ان صادرات مادة اليوريا هي قريبة من كميات الانتاج لهذه المادة, وهذا مما يدل علي ان الكمية التي يتم انتاجها من اليوريا يتم تصديرها , وهذا يرجع الي سبب عدم الطلب علية من السوق المحلي الليبي خلال هذه الفترة.

المطلب الثالث ـ تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في إنشاء العناقيد الصناعية

الدور المحتمل للبتروكيماويات في انشاء العناقيد الصناعية وتجمعات مشروعات منشآت الصناعات الصغيرة والمتوسطة .

تلعب منتجات البتروكيماويات دورا محوريا في إنشاء وتنمية عناقيد المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تدعم الصناعات التحويلية , حيث تتوفر المواد الاولية (الاساسية) , والمنتجات الوسيطة كمواد تغذية لمختلف الصناعات في العديد من القطاعات , مثل صناعات التغذية والتغليف البلاستيكية , والتشييد والبناء, والصناعات المغذية لصناعة السيارات, والنسيج والملابس , وتكنولوجيا الاتصالات , وتصنيع الآلات والمعدات وغيرها من الصناعات , لذا فان الدول التي تسعي الي التنمية الاقتصادية , يجب ان تعزز دور الصناعات البتروكيماويات بها .

عناقيد منشآت صناعة البتروكيماويات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية .

تمتلك الدول العربية قدرات انتاجية هائلة ووفرة من منتجات البتروكيماويات الأولية , والوسيطة والتي تؤهلها لأن تكون في مكانة مميزة في مجال العناقيد والتجمعات الصناعية لصناعة البتروكيماويات التحويلية في القطاعات الانتاجية والخدمية المختلفة (18) عملت العديد من الدول العربية وخاصة المملكة العربية السعودية علي تنوع منتجات البتروكيماويات بهدف زيادة القيمة المضافة وتنمية الصناعات التحويلية للبلاستيك , حيث بلغ عدد المنتجات الجديدة التي تم انتاجها عام 2016 نحو 22 منتج جديد , كان من اهمها البوليمرات الهندسية والبوليمرات المتخصصة مثل بولي اوكس ميثلين , بولي ميثيل والبولي, والبولي يوريثان , واللدائن , والمطاط الصناعي الخ .

حيث جاءت الدول العربية في المرتبة الثانية لإنتاج الميثانول على مستوي العالم بطاقة انتاجية بنحو 13 مليون طن , وتتصدر المملكة العربية السعودية منتجي الميثانول في الدول العربية بطاقة انتاجية بنحو 7,4% طن في السنة , وهو ما يمثل حوالي 57% من انتاج الدول العربية , تليها سلطنة عمان بطاقة انتاجية تصل الي نحو 2,1 مليون طن في السنة , وبنسبة 16,1% من انتاج الدول العربية , وتأتي بعدها جمهورية مصر في المرتبة الثالثة عربياً بطاقة انتاجية تبلغ حوالي 1,3 مليون طن في السنة , وتمثل نسبة تقدر بنحو 10% من انتاج الدول العربية , وتأتي دولة قطر في المرتبة الرابعة علي مستوي الدول العربية بطاقة انتاجية 0,98% مليون طن في السنة , وهوما يمثل حوالي 7,5%من انتاج الدول العربية , في حين بلغ انتاج دولة ليبيا بنحو 0,66% مليون

طن في السنة , وبنسبه 0,54% من الانتاج العالمي , وبنحو 5,1% من انتاج الدول العربية, بينما تنتج مملكة البحرين حوالي 0,44% مليون طن في السنة , وبنسبه تقدر 3,39% من انتاج الدول العربية , واخيراً جمهورية الجزائر بطاقة انتاجية تقدر بحوالي 0,113 % مليون طن في السنة وبنسه 0,87 % من اجمالي الطاقات الإنتاجية في الدول العربية

جدول رقم (9) يوضح توزيع نسب انتاج الدول العربية من الميثانول (الف طن متري /اليوم)

الترتيب	الدولة	نسبة % من انتاج الدول العربية	نسبة% من الانتاج العالمي	الطاقة الانتاجية مقدره (م طن) في السنة
1	مملكة السعودية	57	6,1	13
2	سلطنة عمان	16,1	1,7	2,1
3	جمهورية مصر	10	1,6	1,3
4	دولة قطر	7,5	0,8	0,98
5	دولة ليبيا	5,1	0,54	0,66
6	مملكة البحرين	3,39	0,36	0,44
7	جمهورية الجزائر	0,87	0,1	0,133

المصدر : منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) , 2015 .

يعتبر الميثانول من منتجات البتروكيماويات الرئيسية والتي يمكن البناء عليها والتوسع في مشروعات العناقيد الصناعية في مجالات الاحبار , والدهانات والاصباغ , والمواد اللاصقة وصناعات والأثاث والأرضيات , وغيرها من الصناعات .

نماذج عناقيد منشآت البتروكيماويات علي مدي امكانية توفر مواد التغذية اللازمة لعملية الانتاجية , وبأسعار تنافسية , ولوجود المادة الخام في الدول العربية ومنها ليبيا والتي تتميز بإنتاجها سواء كانت من البتروكيماويات الاساسية , او المنتجات البتروكيماويات الوسيطة , مثل البوليمرات الحرارية , لذا فأن عدد من العناقيد لمنشآت البتروكيماويات الصغيرة والمتوسطة يمكن ان تنميتها طبقاً للمواد الاولية ومنها :

ـ **عناقيد التعبئة والتغليف البلاستيكي :** تسهم صناعة التعبئة والتغليف في تنمية اقتصاديات الدول , كما تحتل الصناعات البلاستيكية ومنتجاتها المكانة الهامة , وحيث تلعب بحوث التطوير والابتكار دوراً هاماً في عملية انجاح هذه الصناعة , وبوجود طاقات هائلة من منتجات البتروكيماويات في الدول العربية والتي سوف تعزز فرص قيام عناقيد التعبئة والتغليف البلاستيكي بها , وهنا نعرج علي دولة ليبيا ممالها من

امكانية غير مستخدمة بالمقارنة مع حجم المواد المتاحة لهذه الصناعة ,حيث يمثل قطاع التعبئة والتغليف البلاستيكي اعلي نسبة في استهلاكات المنتجات البلاستيكية , وتصل الي نحو 40%, يليه قطاع البناء والتشييد بنسبة 20% , بينما يمثل قطاع الصناعات المغذية لصناعة السيارات بنحو 8% , ثم قطاع الصناعات الكهربائية والالكترونية بنسبة 6% , والقطاع الزراعي بنسبة 4% , وهذه النسب هي الاستخدامات العالمية للبلاستيك في القطاعات المختلفة لسنة 2017 . (19) ، حيث يمثل انتاج منتجات التعبئة والتغليف البلاستيكية نحو 40-53%, من اجمالي انتاج صناعات المنتجات البلاستيكية , ويبين الجدول التالي متوسط نسب انتاجها في بعض الدول العالم

جدول رقم (10) يوضح نسبة انتاج منتجات التعبئة والتغليف البلاستيكي إلى إجمالي المنتجات البلاستيكية التحويلية في بعض الدول المنتجة

1	**الولايات المتحدة الامريكية**	**% 53**
2	**رومانيا**	**%53**
3	**بلغاريا**	**%52**
4	**جنوب افريقيا**	**%51**
5	**إندونيسيا**	**%50**
6	**ايطاليا**	**%50**
7	**الشرق الاوسط**	**%50**
8	**السعودية**	**%49**
9	**كندا**	**%49**
10	**فرنسا**	**%49**
11	**اوروبا الغربية**	**%49**
12	**ايران**	**%48**
13	**روسيا**	**%47**
14	**اوروبا الشرقية**	**%46**
15	**الهند**	**%45**
16	**بولندا**	**%45**
17	**العراق**	**%45**
18	**المانيا**	**%45**
19	**هنغاريا**	**%44**
20	**التشيك**	**%43**
21	**الصين**	**%40**
22	**تركيا**	**%40**
*****	****	****

المصدر: Turkish Plastics Packaging Materials follow up Report,PAGEV,2016

تتنوع استخدامات منتجات التعبئة والتغليف طبقاً لاختلاف خواصها الفيزيائية, والكيميائية, وتمثل المواد البلاستيكية المرنة , حوالي 55%, من حيث حجم منتجات التعبئة والتغليف البلاستيكية , وتبلغ قيمتها في الاسواق العالمية بنحو 83 مليار ، وحيث تمثل المنتجات البلاستيكية الصلبة حوالي 45%, وبلغت قيمتها نحو 189 مليار دولار .

وبهذا يمكن القول أن هناك امكانية لصناعة البتروكيماويات دوراً فاعلاً في إنشاء عناقيد الصناعية وتجمعات المنشآت الصناعات متناهية الصغر, والصغيرة , والمتوسطة , من خلال توفر القيمة اللازم لهذه الصناعات في مختلف المجالات والقطاعات الصناعية (20)

لقد اقتصر انتاج البتروكيماويات في ليبيا علي المواد الاولية , والتي تدخل في منتجات وسيطه ونهائية مثل البلاستيك والاسمدة ومواد الدهانات والطلاء, والمنظفات , ومستحضرات التجميل ومنتجات العناية الشخصية, والكيماويات غير العضوية والمطاط , لذلك فأن تنافس هذه المنتجات الاولية مع منتجات مماثلة من دول نفطية اخري يجعل تعريفها في الخارج اكثر اعتماداً , علي ظروف الطلب الخارجي منه علي النوعية , وعلية لابد من دخول دولة ليبيا مع شركات متعددة الجنسية في هذا المجال والاخذ بالتجارب الدولية في مجال العناقيد الصناعات البلاستيكية , التعبئة والتغليف البلاستيكي , الصناعات البلاستيكية المغذية لصناعة السيارات (21)

وطبقاً للمواد الخام التي تتميز به دولة ليبيا بإنتاجها البتروكيماويات الاساسية (الأولية) , وبوجود المواد الخام المتمثلة في النفط الخام؛ لذا فإن عدداً من عناقيد منشآت البتروكيماويات الصغيرة والمتوسطة يمكن ان تندرج تحت العناقيد المحتملة , والتي يمكن إنشائها وتنميتها طبقاً للمواد الاولية المتاحة , ويمكن توضيح تطور للصناعات البتروكيماويات في ليبيا والتي تعتبر من اكثر الدول المتهيئة لصناعة البتروكيماويات متطورة .

جدول رقم (11) يوضح تطور انتاج وصادرات صناعة البتروكيماويات في ليبيا خلال (1985- 2013)
(الف طن متري / اليوم)

السنة	انتاج البتروكيماويات (ألف طن متري)	معدل النمو السنوي(%)	صادرات البتروكيماويات (ألف طن متري)	معدل النمو السنوي %
1985	1058,2	-	1256,2	--
1995	1058,2	134.4	1640,9	17,8
2000	2923,7	17.8	2163,5	9,5
2001	2739,1	6,3 -	2114,1	2,2-
2002	2391,5	12,6	1857,1	12,1 -
2003	3039.3	27,0	2326,.1	25,2
2004	2736.8	9,9-	2039,9	12,3-
2005	2931.8	7,1	2131,9	4,4
2006	3122.2	6,4	2395,4	12,3
2007	2932.1	6,0 -	2308,7	3,6
2008	2146,9	26,7 -	2393,2	3,6
2009	2295,3	6,9	2393,2	5,9
2010	2357,7	2,7	2489,3	1,8 -
2011	703,5	70,1 -	703,5	71,7-
2012	172,2	75,5 -	310,4	55.8-
2013	1183,6	587,3	1001,2	222,5
2014	676,6	42,8 -	819,6	18,1-

المصدر : وزارة التخطيط, المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية, خلال الفترة (2000,2012).

مصرف ليبيا المركزي , النشرة الاقتصادية , اعداد مختلفة .

مصرف ليبيا المركزي، التقرير الإحصائي الثامن والخمسون، 2014 .

وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، الكتاب الإحصائي، 2002 .

- تشير البيانات في الجدول رقم (11) الي تذبذباً بالزيادة والنقصان خلال الفترة 1985 الي 2014 وذلك تبعاً لتغير في كميات الانتاج , ففي عام 2001 انخفضت قيمة الانتاج للبتروكيماويات 184 الف طن متري عن عام 2000 وفي عام 2003 ارتفعت قيمة الانتاج بنحو 3000 الف طن متري عن عام 2001 , ثم يلاحظ تذبذباً بين الانخفاض والارتفاع حتي نهاية الدراسة .

ـ ويعود هذا الانخفاض كنتيجة طبيعية لتراجع الكميات المنتجة من النفط الخام , بسبب التزام ليبيا بقرارات منظمة الأوبك بتخفيض الانتاج للحد من تدهور اسعار النفط , ونتيجة للأحداث التي مرة به الدولة مؤخراً .

وبالإشارة الي التجربة الليبية في هذا المجال مما لها من امكانيات غير مستخدمة , وبالمقارنة الصناعة الموجود في ليبيا وحجم المواد المتاحة , وحجم الصناعة في باقي الدول العربية الأخرى .

وهذا يؤكد الفرض القائل بأن التوسع في إقامة الصناعات البتروكيماوية والمشروعات الصغرى والمتوسطة في هذا المجال ممكن ان يحقق التنوع في الايرادات ويخفف هذا من الاعتماد علي النفط الخام .

النتائج والتوصيات :

اولاً ـ النتائج :

1- تنويع مصادر الانتاج والدخل في ليبيا مازال في مراحلة الاولي , فقد بلغ نصيب قطاع النفط نحو 94% من الناتج المحلي الاجمالي عام 2005, وهذا يعني انه علي المستوي القومي يهيمن قطاع النفط علي الناتج المحلي الاجمالي , الأمر الذي يشكل خطراً علي الاقتصاد الليبي نتيجة تقلبات اسعار النفط .

2- تعتمد ليبيا علي صادرتها علي النفط الخام فقد بلغت الصادرات النفطية نحو 94%, 97%, 86%, من اجمالي الصادرات الليبية وعلي التوالي .

وهذا يعني ان مستوي الدخل والمعيشة في ليبيا يعتمد علي انتاج وتصدير النفط , والذي يتأثر كثيراً بعوامل خارجية : اقتصادية وسياسية وأمنية , الذي يؤدي الي عدم استقرار الايرادات النفطية , وبالتالي عدم استقرار النشاط الاقتصادي في ليبيا , وهذه النتيجة تثبت الفرض الاول وهو استمرار الاعتماد علي النفط كمصدر اساسي للنمو الاقتصادي له اثار سلبية علي مستقبل التنمية في ليبيا .

3- التقديرات تُشـــير إلـــى قرب نفاذ عصر النفط , وهذا بالطبع سوف يؤدي إلى ظهور مشكلات جسيمة تتعلق بمدى القدرة على تكييف اقتصاديات الدول النفطية لمثل هذا الوضع واستمرار نموها وتطورها دون وجود قطاع داخلي غير نفطي يمكن ان يتحمل مسئولية تطور الاقتصاد القومي .

4- الفترة الزمنية النفطية في ليبيا اسهمت في توفير عدد من المصادر الاساسية للنمو الاقتصادي المستقبلي والذي يمكن ان تطور قاعدة صناعية كبيرة , ومن هذه المصادر توفر نسبة كبيرة من التراكم الرأسمالي , ووجود فائض في مصادر التمويل المحلية , حيث نجد ان معدلات الادخار تفوق معدلات الاستثمار في ليبيا .

5- تفعيل مصادر البديلة في ليبيا يتطلب تطوير التعليم بصفة عامة , وهذا يتطلب توجيه سياسة التعليم وفقاً لاحتياجات التنمية الاقتصادية .

6- أيضا ومن خلال تفعيل مصادر النمو البديلة في ليبيا يتطلب تنويع الانتاج في الاقتصاد الليبي , من خلال الاهتمام بالصناعات البتروكيماوية , وهي صناعات أكثر تنافسية في القطاع الصناعي الليبي وتعتمد علي النفط والغاز الطبيعي وهي عناصر متوفرة في ليبيا, كما أن هذه الصناعات تحقق عوائد عالية , الامر الذي يسهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي , ومن اهم الصادرات الأمونيا .

6- المشروعات الصغيرة ذات اهمية كبيرة للاقتصاد الليبي, خاصة في مجال تنويع الانتاج وزيادة وخلق المزيد من فرص العمل , بالإضافة للبعد الاجتماعي الايجابي الناتج عن التوسع في هذه المشروعات.

هذا ويلاحظ انه بالرغم من الجهود المبذولة لتطوير المشروعات الصغيرة من قبل الدولة الليبية , الا ان هذه المشروعات مازالت في مراحله الاولي ويتطلب الامر المزيد من الإجراءات المحفزة لهذه المشروعات .

ثانياً : التوصيات .

1- تنويع القاعـدة الانتاجية وإحداث التوازن بين المساهمات النسبية للأنشطة الانتاجية السلعية والانشطة الانتاجية الخدمية جميعها في توليدها للدخل القومي ومدي استيعابها لقوة العمل والاستثمار يعتبر أمراً حيوياً بالنسبة للاقتصاد الليبي .

2- يجب النظر الي النفط باعتباره مدخلاً صناعياً وكمستلزمات انتاج محلية متاحة بوفرة امام التوسع الصناعي , ولاشك ان هذا الاتجاه يؤدي تطبيقه علي نطاق واسع الي التخفيف من المعروض الخام والي خلق التشابك بين الموارد النفطية وبين القطاعات الاقتصادية , وخاصة قطاع الصناعي الذي يعتبر بديلاً استراتيجيا يتحقق عن طريقة تنمية تمكن من تجنب الاثار السلبية للنمط الريعي .

3- تطوير المنتجات البتروكيماويات وتعزيز قدراتها التنافسية , بتوظيف اخر ما توصلت اليه التكنولوجيا , والعمل علي خفض التكاليف الانتاجية ورفع جودة المنتج .

4- العمل علي التوسع في الصناعات البتروكيماوية الوسيطة , والنهائية, والمتخصصة , وذلك لتعزيز المنافع الاقتصادية , للوصول الي الايرادات الاضافية من هذه الصناعة

5- العمل علي استغلال الاتفاقيات الاقليمية , من اجل تنويع الهيكل الانتاجي للصناعة البتروكيماويات ومنها انشاء التكامل بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة مع الشركات الانتاجية الكبرى لما لها من دورها في رفع مستوي جودة المنتجات , ومحاولة فتح اسواق جديدة , وخاصة في المنطقة الافريقية , واستغلال العوامل الجغرافية للتفوق علي المنافسين في هذا الجانب .

6- تتمتع ليبيا بإمكانيات تنموية ضخمة :فهي تملك واحدا من أكبر الاحتياطيات النفطية في العالم ، كما أنها قريبة جغرافيا من الاتحاد الأوروبي وهو أكبر كتلة اقتصادية في العالم وتتميز بمستويات تعليم مرتفعة نسبيا .ومع تعداد سكاني لا يتجاوز 6.3 ملايين نسمة ومساحة تصل الى 540 ، 759 ، 1 كيلومتر مربع، فإنها واحدة من الدول الأقل كثافة سكانية في العالم.

7- توفير الفنية والتكنولوجية للصناعات الصغيرة ومن اهمها: اختيار المواد الخام المناسبة , اختيار الآلات والمعدات ومستويات التكنولوجيا التي تتماش مع المنشأة , اختيار أساليب الانتاج , القدرة علي تنويع المنتجات, مع إعداد وتدريب الكوادر من الاداريين وعمال , مع توفير مراكز الابحاث والابتكارات في المواد واساليب الإنتاج والسلع المنتجة .

8- التركيز علي المشروعات ذات الطابع الصناعي التي تعتمد أساساً علي المميزات التفاضلية المحلية مثل توفر الطاقة ومصادر التمويل مع وجود مصادر التشغيل , وتوفير البنية التحتية المتطورة والحوافز والإعفاءات الممنوحة للقطاع الصناعي .

الهوامـــــــــــش :

1- أحمد زكي يماني، حازم الببلاوي ، دور النفط في الاقتصادات العربية في ظل المتغيرات العالمية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، تحرير مهدي الحافظ، الطبعة الأولي، 2001، ص 35.ص35

2- فرهاد محمد علي، اقتصاديات الطاقة البترول ، كتاب ،2006, ص 211. ,ص21

3- فاطمة إبراهيم خلف، أثر السياسة المالية في النمو الاقتصادي لدول (النفطية وغير النفطية) خلال الفترة 1970 – 2003، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، 2006، ص 41.4- الامم المتحدة , 2007, ص37)

5 ــ مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الثاني و الخمسون، 2008، ص .67

6- صندوق النقد العربي, 2004, ص123).

7- عيسى احمد الفارسي ، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في الاقتصاد الليبي 1976 – 2001 مجلة البحوث الاقتصادية، العدد الأول، 2005 ، ص 118 ، 123 ، 124

8- مركز بحوث العلوم الاقتصادية، الاقتصاد الليبي 2002 ، ص .48

9حسن عبدالله، مستقبل لنفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2000، ص ص 25 ، .26

10- ليبيا الثورة في 25 عاماً، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (1969- 1994), الدار الليبية للنشر و التوزيع والإعلان ، ص .343

11- شبكة الأعلام العربية، الاضطرابات الأمنية تهدد بانهيار الاقتصاد الليبي، 2014 الصفحة الرئيسية ،الجمعة 27 يونيو, ص 57.12- منظمة الاقطار العربية ,2014, الصفحة الرئيسية.)

13- اوروبا والدول الخليج العربية, مركز دراسات الوحدة العربية,1999 , ص87. الطاقة والتعاون العربي , مؤتمر الطاقة العربي العاشر, الورقة القطرية لدولة ليبيا, ابوظبي , 2014, ص.34

14- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول, اوبك 2018 , الصفحة الرئيسية

.15- حسين فرج الحويج , القدرة التنافسية المقارنة لصادرات البتروكيماويات الليبية في الاسواق الخارجية, المؤتمر الدولي في مجال الهندسة الكيميائية والنفطية وهندسة الغاز,2016, ص ص8-.17

16- الطاقة والتعاون العربي, 2014, ص34)

17- مؤتمر الطاقة العربي, 2014, ص34)

18- محمد طرشي, العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري, الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية, , 2016, ص.97

19- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول, اوبك 2014, الصفحة الرئيسية.

20- منظمة الاقطار العربية,2014, الصفحة الرئيسية)

21- علي خضر , ليبيا الفرص الضائعة والآمال المتجددة , المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت ,لبنان , 2012, ص 329.

ـ الأمم المتحدة، التطورات الاقتصادية و الاجتماعية، نيويورك، 2007، ص 37.